

الذي ان محصوره وادبه من دخوله تحت الذمان والقدر الاني لا تخاطب
فيه والتوكل ان عينه غير مخلوقة لنا لوجه ما بل هي من امر الغيب واذ لم تعلم
عنه فكيف تعلم ان الله محصور وان كان من قبيل الملقن فهو قائل بل ولو من بعض
الوجوه المحمودة لا تباين وما كان تأييد ذلك فأيضا لا تعلم ان الله محصور
لان امر حصوله وعده موكول الى العلم القديم وهو غير لا يعلمه الا الله تعالى
واما الرزق الموعود فهو وان كان مما يجب الذي ان حصوله يحق في عدم الصارفي
الذي لا يخلف ضرورة ان الاختلاف في ان اقصانه تعالى بالامر الا ان حصوله
موقوف على حصول الموعود عليه وهو التقوى ومن المعلوم ان الموتى تعالى اذ ان
شأ من جوارح لعباده في مقابلته من غير ان يعلم ان ذلك حقيقة امر مارتبه الى
ان كان في ذلك العمل مقبول عنده وهو كما انه تعالى لا يضل الا في الحصر
من السوابق والسوابق من ان ما هو حق لا يطوع عليه الا بكشفه والكشف
من امر الغيب الذي يطوع الله عليه من شاء من عباده ورحمنا الموعود عليه
هنا التقوى المحسولة ولا يسئل لنا العلم بضرورة التقوى الدبا علم مراد الله تعالى
من الغيب الذي استأثر الله بعلمه وحده فان الامر كذلك فكيف تخاطب
بتوطين القلب على حصوله والحال ما ذكر وقد اتضح لك بما تقر وجهه انحصار
وجوب التوكل في القصر الاول عن اتمام الرزق وهو الرزق المضمون دون
اتمامه فاعلم ذلك والله يقول هكذا ولنرجع اليها كما نرصد
فتقبل وحاصل الشرط الثاني ان تجعل مبرأ من طلب الرزق بما ذكره
استفادك عن الاعمال الاخرية لدرها هي المطلوبة فاستغلت ذلك
عن مفوضها وقعت في الخراب اعمى مندر بر وقعت في الماكوس فالذي ينبغي لك
في طلب الرزق ان تطلب ما يفيك وترتك ما يظنك به بل انك من الطلب
الاخرية فحين ما تسمع السباب اصياري في طلب الرزق وتعلم انك اذا
استغلت بامور لتتقن برأ عن الامور الاخرية فانت في عبادة وان كنت
في طلب الدنيا والله تعالى اعلم بما ركع لانه يعلم السر والنجوى اما الاعمال واليات
واما العمل امر ما نوى فالنيات الصالحات ضرر لعمارت عبادات لكن الذي ينبغي
على

كل احد في معرفة الدنيا ان يسرها ولا يسرها وان يقنع بالقبول فيحصل له
الحيز الكثير وطلب الكثرة وما يحتاج اليه صاحب المال ليس منه بل هو محمود
منه علم لكن بشرط ان يكون مع كونه مكتسبا يكون متوقفا على الله بالحسب الساب
ينبغي ما قسم له ولا يتطوع الا كتمنه وان يكون جامعا بينه انما في حاله على
الله عليه السلام وبين العمل بسنة صلي الله عليه وسلم فان حاله التوكل والكتب سنة
من قوى على حاله فلا تترك سنته انما المحمود بين امرين على المحمور المحققين
كأن يفسر التوكل على هذا التفسير المبرج عن المحمور بان الله تعالى انما تقار
بان قضاءه فانما تقار مع الله بان الله عز وجل عن السباب اعتمادا للقلب على الله تعالى
والاعمال الاخرية المذكور في الامور عن تامل السباب لا العمل عن الله عز وجل
على ان الله لو اراد ذلك لكان هذا التفسير لغيره الاول والغرض المحمودة له
كما قال في وحاصل ما تقرن العلم ان قد اختلفوا في هذه المسئلة على طريقتين احدهما
ان الكتاب لا ينافي التوكل وهذا هو الذي يرجع المحمور على المحققين كما تقدم
والطريق الثاني انه ينافيه على القول في التوكل بان الله عز وجل اعتمادا للقلب على
الله تعالى حتى لا يقع اشتياق بين التوكل والكتاب في تامل السباب محمودة
على الثاني فانه يفسر على بانه الكف عن الكتاب والاعمال عن السباب
اعتمادا للقلب على الله تعالى لانه لا فرق بين السباب على الطريق الثاني من المفاضل
بين التوكل والكتاب والاول يظهر لوجه كما انه على ذلك بعض الكفاصل
ثم على الطريق الثاني قد يرد في خلف بين اهله في امر الرزق على يدية اموال ففضل
منه من التوكل المعنى انما يفسر على الكتاب فقالوا انما هو من على السباب
اعتمادا للقلب على الله تعالى فانه ينافي ما ظهر في عكس فموضع الكتاب
على تركه وفضل اهون باختلاف الاموال فمن يكون في توكله لا يستغنى عن
صنق الرزق عليه ولا يتطوع لسؤل احد من الخلق ولا يتعلق به نفقة لانزمت
لمن يرضى بحاله فالتوكل في حقه افضل لما فيه من مجاهدة النفس على